تأثير نزاع سد النهضة على السياسة الخارجية لمصر واثيوبيا

الباحث: سيف ثامر عطية م . د . أحمد حسين شحيل

كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: سد النهضة . السياسة الخارجية . مصر وإثيوبيا

الملخص:

تمثل مشاريع السدود التي تشيدها بعض الدول على الأنهار الدولية، واحدة من الأسباب لإثارة المشكلات والأزمات؛ عندما تتسبب بضرر لحصص الدول الأخرى وتنتج عنها تأثر السياسات الخارجية لدول المنبع والمصب. وعليه الحال في إثيوبيا عندما قررت بشكل منفرد بناء سد النهضة، مما أدى الى نزاع نشب بين اثيوبيا ومصر. كذلك أثر هذا النزاع على ثوابت السياسة الخارجية لمصر واثيوبيا تجاه بعضهما البعض وكذلك تجاه دول حوض النيل.

المقدمة:

إن موضوع السياسة الخارجية يحظى بجانب من الاهتمام المتزايد من قبل اغلب الدول، كونها أحد اهم اعمدة الدولة في الخارج، وهي التي تعبر عن اهداف الدولة وطموحاتها، فالسياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد. بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها وتؤثر بشكل مباشر عليها. اذ تعد الأنهار الدولية في بعض الاحيان مصدراً للمشاكل والنزاعات بين الدول التي تمر بها؛ بسبب عدم التعاون بين الدول التي يمر بها النهر، وتعتبر مشاريع السدود شكلاً من اشكال عدم التعاون في بعض الأحيان؛ كون تلك المشاريع تتيح لدول المنبع إمكانية التحكم بالحصص المائية لدول المصب. اذ أثر مشروع سد النهضة على السياسة الخارجية لدولتي مصر واثيوبيا تجاه دول حوض النيل من جهة ومن جهة أخرى اثر سد النهضة على السياسة الخارجية لدولتي مصر واثيوبيا تجاه بعضهما البعض، لاسيما وان نقص المياه يشكل تهديداً للأمن المائي بالنسبة للدول التي تعاني من قلة الموارد المائية والتي تصب اعتمادها على مورد واحد كما هو الحال بالنسبة لمصر.

منهج البحث

تم توظيف المنهج التحليلي لمعرفة الثوابت في السياسة الخارجية لكل طرف من أطراف النزاع بالإضافة للمنهج الوصفي لبيان ووصف الظاهرة.

اشكالية البحث

تكمن الإشكالية من خلال هذا التساؤل فيما اذا كان لنزاع سد النهضة تأثير على السياسة الخارجية لمصر واثيوبيا تجاه بعضهم البعض؟

فرضية البحث

كان لنزاع سد النهضة تأثيراً واضحاً على السياسة الخارجية لدولتي مصر واثيوبيا. اذ انتهجت كل من مصر واثيوبيا نهجاً خاصاً تجاه بعضهما البعض او تجاه الأطراف الإقليمية او الدولية وبرز هذا النهج من خلال التحركات في اطار السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وادواتها واهدافها

يعد مفهوم السياسة الخارجية من المفاهيم المعقدة التي لا تمتلك تعريف جامع ومانع لها عند علماء السياسة .اذ انه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بصدد تعريف السياسة الخارجية[1].

وليس ذلك فقط انما هناك دراسات خلطت بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية[(1)] فقالت انها مجموع اجمالي للسياسة الخارجية لجميع الدول ولا تعد تلك الدراسات صائبة كون العلاقات الدولية ليست فقط مجرد سياسة خارجية[2].

فضلاً على ان السياسة الخارجية يسهم في صنعها بحد كبير صانعين القرار السياسي اضافة الى ان السياسة الخارجية تندفع من فلسفة نظام الدولة السياسي الداخلي ومصالح الدولة[3]

لذلك تمت المحاولة لتعريف السياسة الخارجية وماهية الأدوات وسنتناول ذلك في مطلبين

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

سيتم توضيح مفهوم السياسة الخارجية في هذا المطلب لدى عدد من الباحثين والمفكرين .

في البداية تعد السياسية الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاطها في علاقتها مع باقي الدول سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي [4]

اذ يرى الباحث " Rosenao"ان السياسة الخارجية هي منهج للعمل يستخدم من قبل الممثلون الرسميون للمجتمع بمستوى عالى من الوعي، لإقرار او تعديل موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع الأهداف المحددة مسبقا[5].

وعرف " Charles Herman" السياسة الخارجية بأنها تتألف من مجموعة سلوكيات رسمية متميزة يتبعها صناع القرار الرسميين في الحكومة او من يمثلهم[6].

أما المفكر" Kurt" فأنه ينظر لها على انها برنامج هدف الدولة منه تحقيق أفضل ظرف ممكن لها باستعمال وسائل سلمية مبتعدة عن الوسائل الحربية[7].

كما عرفها" George Modelski" بأنها الأنشطة التي تقوم الدول بتطويرها بغية تغيير او تعديل سلوك الدول الأخرى وتكييف نشاطها ضمن اطار البيئة الدولية[8].

كما أشار اليها (مازن أسماعيل الرمضاني) أنها عدة نوايا تدفع بالدول لسلوك سياسي معين. وهي الخطط التي من خلالها تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها[9].

ويوضح (حامد ربيع) كونها جميع اشكال الانشطة الخارجية ، حتى وان لم تصدر من الدولة كحقيقة نظامية، بمعنى اخر تضم السياسة الخارجية جميع نشاطات مؤسسات الدولة التي تندرج تحت اسم السياسة الخارجية[10].

يعرفها. د(محمد طه بدوي) يقول عنها : لا تتجاوز أن تكون برنامج العمل للدولة بالنسبة الى مجالها الخارجي [11].

اما (محمد السيد سليم) قد أشار إلى أن السياسية الخارجية هي برنامج عمل من بين عدة برامج يختارها الممثلون الرسميون للدولة بغية تحقيق أهدافهم المنشودة[12].

كما وضحت(صباح نعاس شنافة) مفهوم السياسة الخارجية بأنها عدة تحركات تعمل على توجيه الدولة في محيطها الخارجي[13].

ان اغلب المفكرين أشاروا للسياسة الخارجية انها خطة. اذ يسهم في وضعها صناع القرار فهم بذلك من يحددون السياسية الخارجية، بالرغم انه بمكن ان لا تحقق الخطط على الواقع، انما فقط تستعمل كأسلوب سياسي على الساحة الدولية كخطط السلام الأمريكية والواقع الذي تصنعه امريكا في بعض الدول مثل العراق وسوريا وغيرهم من الدول الاخرى[14].

كما نظر بعض الفكرين للسياسة الخارجية: على انها الأفعال التي تبادر بها الدولة او ردود الافعال التي تتلقاها بغية التغيير او خلق ظروف جديدة خارج حدودها السياسية[15].

كما يرى بعض الأكاديميين أن بأمكان السياسة الخارجية تجسيد العديد من الخطوات ويمكن تلخيصها بالاتي[16].

1-قيام الدولة غالبا بترجمة مصالحها القومية الى مبادئ واهداف محددة في حال تبنيها سياسة خارجية محددة.

2-الاخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية الداخلية والخارجية عند القيام بترجمة المصالح القومية من قبل صانعي القرار.

3-تتطلب عملية تحقيق الأهداف من صانع القرار، رفد العوامل البشرية والمادية والتكنلوجية.

4-على صانع القرار تطوير ووضع الخطط الاستراتيجية وفقا لإمكانيات الدولة.

5-شروع مؤسسات الدولة جميعا بتقديم دوري للإنجازات التي حققتها ضمن اطار تحقيق الأهداف الخارجية للدولة.

المطلب الثاني: ادوات السياسة الخارجية واهدافها

بالرغم من اختلاف وجهات النظر فيما بين الباحثين بصدد تقسيم ادوات السياسة الخارجية لكن مع ذلك نجد في الوسائل التي تتبعها الدول لتنفيذ سياستها ينتهج وفق معيار أهمية كل أداة من هذه الأدوات نبين منها: الوسائل الدبلوماسية، والوسائل الاقتصادية والوسائل العسكرية وتستخدم كل أو معظم هذه الأدوات أو يتم تفضيل استعمال بعض هذه الأدوات لهدف سياسي، وشكل العلاقة مع الدول المستهدفة ونوع إمكانيات الدولة المرسلة ومستواها وبذلك سنتناول تلك الوسائل بشكل مختصر بالإضافة لأهداف السياسة الخارجية.

أولا: وسائل وأدوات السياسة الخارجية.

1.الوسائل الدبلوماسية: تعد الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب[2]؛ كونها لا تقتصر على العلاقات بين الدول بل امتدت لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية والوحدات السياسية في المجتمع الدولي. وبالتالي فأن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارة علاقاتها مع الدول المنظمات الدولية في المجتمع الدولي. اذ ان هناك من يرى بأن الدبلوماسية هي علم وفن تنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما لدى الدول الأخرى، اذ أشار هانز مورجنثاو الى ان الدبلوماسية والسياسة الخارجية شيء واحد؛ كون الدبلوماسية تقوم بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية . اذ يرى بعض الباحثين بأن عمل الدبلوماسية يتحدد بثلاثة أوجه وهي : مراقبة مجريات الأمور وحماية مصالح الدول والتفاوض في كل ما يهمها ويهدد امنها [17].

وضمن هذا الاطار يتوجب على جميع أطراف كل نزاع ينجم عن استمراره المساس وحفظ السلام والأمن الدوليين للمخاطر وأن يتوصل اطراف النزاع الى حل سواء عبر المفاوضات او

الوساطة او التحقيق او التوفيق او التحكيم القضائي، أو المساعي الحميدة أو اي من وسيلة سلمية يتم الاتفاق عليها [18].

ومثال على ذلك اللجنة التي تم تشكيلها عام 1947 من قبل مجلس الامن الدولي والتي تكونت من ثلاثة أعضاء لحل القضية الاندنوسية . اذ توصلت الى عقد اتفاقية هدنة بين هولندا وإندونيسيا لحل النزاع بينهما آنذاك[19].

2.الوسائل الإقتصادية :اهمية الاقتصاد ضمن مخططات البلدان والحضارات والتعامل والتبادل الدولي امر له وقعه على الساحة الدولية وخاصة ان كانت هناك دول متحكمة اقتصاديا فتستخدم ذلك كوسيلة ضغط حتى تنتهج نهجا سياسيا محدد، اذ ان بالإمكان تصنيف الوسائل الاقتصادية حسب استخدامها الى الاستخدام الإيجابي والمتمثل بالمساعدات والمعونات المقدمة الى الدول الأخرى. اما بالنسبة للاستخدام السلبي فيمكن تلخيصه، بقطع العلاقات التجارية وفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية للضغط على الدول الاخرى[20]. ومثال على ذلك ، الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ تحولها الى الشيوعية على اثر انقلاب فيدل كاسترو عام 1959م[21]

3.الوسائل العسكرية : الوسائل العسكرية تعتبر وسيلة مهمة وأساسية لتطبيق السياسة الخارجية ومرتكزات مهمة وأساسية لنجاح المفاوضات فالقوات العسكرية تستعمل أيضاً وقت السلم للردع والضغط وما يترتب عليها من انسياق الأطراف الأخرى وتفعيل المصالح القومية للوحدة الدولية[22].

حتى لو كان الأمر فقط يقتصر على التهديد بها فالغاية منه هو ردع الطرف الاخر من خلال تخويفه بالدخول في حرب واستخدام القوة بشكل فعلي ضده دون استخدامها [23].

وبالرغم من امكانية الأطراف الفاعلة في النظام الدولي والتي تستطيع من خلال القدرات العسكرية الهجومية التي تمتلكها ان تؤذي بعضها البعض، الا انها، لاتوظف تلك القدرات الا لردع الطرف الاخر. بمعنى اخر ان عنصر الردع هنا يشكل عامل استقرار في النظام الدولي[24].

اذ يتم اللجوء الى الاستراتيجية العسكرية بتوظيف مختلف الوسائط العسكرية وتوزيعها بأفضل صورة للوصول الى اهداف السياسة الخارجية للدولة وتحقيق مصالحها او حماية امنها ومصالحها في محيطها الاستراتيجي[25].

ومثال على ذلك، ازمة (أوسيتا الجنوبية) التي كان في جوهرها تنافساً بين الولايات المتحدة وروسيا. اذ أعلنت الأخير عن إمكانية اللجوء للخيارات العسكرية في سبيل الحفاظ على امنها ومصالحها في محيطها الاستراتيجي[26]

4.الوسائل الإعلامية:تندرج تحت وسائل الاعلام مجموعة من الوسائل السياسية الخارجية[27]، التي تتضمن مجموعة من الادوات للتأثير في أفكار الأخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الوسائل الدعاية والأيدلوجية والثقافية وكل المؤشرات والرموز البصرية والإعلامية والأكاديمية والبحثية والتجارية والعلاقات العامة والدبلوماسية، وكل مورد أو مفردة لا تدخل ضمن القدرات والإمكانيات والأدوات العسكرية المصنفة ضمن القوة الصلبة [28].

وهناك مثال واضح من خلال المواجهات الإعلامية بين مصر واثيوبيا ووصولها للذروة عام 2013 بسبب تصريحات صناع القرار من كلا الدولتين آنذاك[29].

إضافة لأدوات السياسة الخارجية المتعارف عليها والمتمثلة بالاداة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية، أشار بعض المفكرين الى وسائل وادوار قد توثر في رسم السياسات الخارجية للدول والتي تتلخص بالاتي.

1- دور منظمات المجتمع المدني: يعبر مفهوم المجتمع المدني عن مجموعة من منظمات ليست حكومية، ومنظمات لا يكون هدفها الربح وذات وجود في الحياة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، وتعتمد على اعتبارات ثقافية أو اخلاقية أو علمية أو سياسية أو خيرية أو دينية فأمست المنظمات المدنية في بداية القرن 21 في أدراك الدول المتقدمة، عبر ما تتقدم به هذه المنظمات من بيئة جيدة لتحقيق ثقلاً بارزا لأهدافها وطموحاتها[30].

اذ يتكامل عمل هذه المنظمات مع عمل الدول. كونها تسهم من خلال ثقافتها ومواردها وأهدافها اسهاما جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وحماية حقوق الانسان، وتشمل هذه المنظمات مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات[31].

كما يرى بعض الأكاديميين ان مراكز الفكر والأبحاث في الدول المتقدمة، وتحديداً في الولايات المتحدة الامريكية تلعب دور رئيسي في العلاقات الدولية وممارسة دبلوماسية المسار الثاني من خلال ارسال خبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية للتفاوض بقضايا معينة، كما حصل قبل (اتفاقية أوسلو). اذ قام رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو (تيد لارسون) بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين[32]

2- دور الوسائل العلمية والتكنلوجية: تندرج ضمن الوسائل العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي ينطوي على استعمالها المعرفة العلمية أو النظرية وتطبيقها لحل مشكلة معينة، اذ تمثل المعلومة احدى شروط اتخاذ القرار الناجح. فضلا عن كونها احدى مصادر الطاقة التي يعمل بها صانع القرار والذي بدوره يقوم بأتخاذ القرارات التي تعمل على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة [33].

ثانيا: اهداف السياسة الخارجية.

بعد ان كانت السياسة الخارجية هي عباره عن مجموعة خطط او سلوك او برامج عمل دولة، فلا بد لهذه الخطط والبرامج من تحقيق غايات واهداف معينه. اذ سنتناول عدد من مفاهيم اهداف السياسة الخارجية في الاتي.

ان الهدف السياسي هو الوضع المستقبلي التي يسعى صناع القرار الى بلوغه من خلال تفاعلهم في البيئة الدولية، لتحقيق مصالحهم الوطنية، وغالبا ما يكون خارج حدود الدولة[34].

كما عرف بعض المفكرين أهداف السياسة الخارجية بأنها الغايات التي تعمل الوحدة الدولية على تحقيقها داخل البيئة الدولية من خلال عدة أساليب ووسائل بعض الموارد لذلك[35].

1-تقسيم اهداف السياسة الخارجية.

اذ تم تقسيم اهداف السياسة الخارجية حسب اراء المفكرين الى عدة تقسيمات

أولا--تقسيم أوسجود(Osgood).

حيث قسم (روبرت أوسجود) اهداف السياسة الخارجية الى فئتين.

1-الأهداف التي تخدم المصالح القومية او الذاتية للدولة (Goals of national self-interest) وتتلخص بالأمن والحفاظ على الوجود القومي، بالإضافة لدعم التنمية وكل ما يخص مصالح الدولة الحيوية، فضلا عن فرض النفوذ والتوسع القومي بكافة اشكاله سواء بزيادة القوة او الثراء.

2-الأهداف القومية ذات النزعة المثالية والتي تتضمن دعم السلام العالمي ودعم فرض القوانين وتطبيق العدالة الدولية بالإضافة لضمان الحرية ودعم الرفاهية الإنسانية[36].

ثانيا: تقسيم ارنولد وولفرز(wolfers).

1-الأهداف التي تخص الدولة والتي يطلق عليها(possession goals): وتتحدد هذه الأهداف من واقع القيم التي تعتنقها الدولة، وما ينعكس على سلوكها من خلال تلك القيم وتحديدا فيما يخص حقوقها وقوتها وسيادتها واقليمها[37].

2-الأهداف التي تتعدى دائرة الدولة وتسمى (milieu goals): حيث ان هذا النوع من الأهداف تتبلور في إطار بيئة الدولة وهي ليست نابعة من القيم التي تعتنقها الدولة كالدعوة الى حفظ السلام[38].

3-الأهداف القومية المباشرة(Direct national goals): اذ تتلخص بالاهداف التي تعود بالفائدة للدولة بصورة مباشرة وبشكل أساسي كالاستقلال السياسي[39]

المبحث الثاني

السياسة الخارجية المصرية في ظل نزاع سد النهضة

سنتناول في هذا المبحث نهج السياسة المصرية في البداية والأدوات التي استخدمتها. اذ اتخذت مصر الخيار الدبلوماسي للتعامل مع نزاع سد النهضة. وبالرغم من انها لم تنجح في الوصول الى شيء الا انها استمرت على مسار التفاوض منذ بناء السد. لذا سنتناول في هذا المبحث اهم طاولات التفاوض حول قضية سد النهضة بالإضافة لثوابت السياسة الخارجية المصرية والاثيوبية ونشير الى اهم التحديات التي واجهت الدبلوماسية المصرية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية لمصر في ظل نزاع سد النهضة

اولاً: أسباب نزاع سد النهضة

منذ بناء سد النهضة الاثيوبي عام 2011 اكدت مصر على ان هذا السد يمثل تهديداً لاستقرارها ويشكل خطراً على امنها المائي كونه يتحكم في حصصها المائية على العكس من الجانب الاثيوبي الذي يرى بأن مشروع سد النهضة يمثل مشروع انمائي للنهوض بالواقع الاقتصادي الاثيوبي. اذ جاء هذا التباين في الرؤى مابين اثيوبيا ومصر للحفاظ على امنهما الوجودي او الحفاظ على هوية الدولة[40] والذي كان محرك للنزاع فيما بينهما والذي استمر منذ تحويل مجرى النيل عام 2013 الى الآن[41].

ثانياً: موقف السودان من نزاع سد النهضة

اتسم موقف السودان بالتباين تجاه مشروع سد النهضة، فتلخص موقف حكومة الإنقاذ في السودان (1989-2019)بقيادة عمر البشير والتي شهدت بدايات انشاء سد النهضة، بالتأييد التام لإنجاز هذا المشروع منذ قيام اثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق عام 2013و الذي يعد اكبر مصادر مياه نهر النيل، اذ اعلن البشير ان هذا المشروع لا يضر بالمصالح السودانية كما صرح وزير الخارجية السوداني آنذاك احمد كرتي بأن مشروع سد النهضة هو مشروع تنموي، كما نالت السودان درجة عالية من الأهمية لدى اثيوبيا في تلك الفترة حتى تغاضت الأخيرة عن النزاعات الحدودية مع السودان[42].

اما بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية فقد شهدت تقارباً ملحوظاً لاسيما في أواخر عهد البشير. اذ بادرت مصر لكسب موقف السودان تجاه قضايا امنها القومي بشكل عام وموقفها من سد النهضة بشكل خاص . اذ كان موقف الرئيس السوداني السابق عمر البشير ضحية الاستقطاب الحاد من كلا الجانبين المصري والاثيوبي مما دفع البشير لمسك العصا من الوسط لكي لا يخسر احد الطرفين سواء المصري ام الاثيوبي[43]

وفي اعقاب الثورة السودانية تصاعدت حدة التصريحات السودانية التي تنحاز لمصر فصرح رئيس الوزراء السوداني آنذاك عبدالله حمدوك امام وسائل الاعلام المصرية عام 2020 بأن موقف السودان هو نفسه موقف مصر تجاه نزاع سد النهضة واستمر موقف السودان المتباين بين المؤيد والمعارض فيما يخص سد النهضة[44].

ثالثاً: دور الأطراف الدولية في تغذية النزاع

كان للأطراف الدولية تأثيراً كبيراً على الجانب المصري في نزاع سد النهضة وهي كالاتي[45]:

1-الدور الإسرائيلي: سعت الاستراتيجية الإسرائيلية منذ السابق في السيطرة على موارد المياه العربية ويمثل نهر النيل أحد تلك الموارد. اذ سعت إسرائيل في السيطرة على مياه نهر النيل من خلال المشاريع المائية التي قدمتها إسرائيل مثل مشروع هرتزل وارزولوف وانابيب سليمان التي تخلصت عملها في نقل المياه من نهر النيل الى إسرائيل وبعد رفض تلك المشاريع من قبل مصر لجأت إسرائيل الى تقديم الدعم الاقتصادي والاستشاري لدول المنبع لإقامة السدود على منابع نهر النيل في سبيل الضغط على مصر وكان مشروع سد النهضة أحد تلك المشاريع.

2-الدور الصيني: دخلت الصين كشريك أساسي في بناء سد النهضة منذ عام 2013 اذ قامت بتقديم القروض المالية لأثيوبيا عن طريق شركة المعدات والتكنلوجيا الصينية .فضلاً عن القروض التي قدمها بنك الصين الصناعي. بالإضافة للخبرات البشرية التي شاركت بها الصين مما ساهم في تعزيز الموقف الاقتصادي الاثيوبي الذي كان عاجزاً من اكمال بناء مشروعاً ضخما كمشروع سد النهضة وهذا الامر انعكس سلباً على مصر.

3-الدور الإيطالي: يبرز الدور الإيطالي في نزاع سد النهضة من خلال شركة ساليني الإيطالية المتخصصة ببناء السدود وتعاقدها مع الحكومة الاثيوبية في بناء سد النهضة بعد نجاحها في تنفيذ عدد من السدود داخل اثيوبيا فضلاً عن التعاقد مع شركة Tratos vaci spa الإيطالية لتوريد الكابلات ذات الجهد المنخفض والعالي للسد.

4الدور الفرنسي: برز الدور الفرنسي في نزاع سد النهضة من خلال شركة الستوم اذ وقعت هذه الشركة عقداً بقيمة 250مليون دولار مع شركة ميتالز اند انجنيرنج لتوريد التوربينات

والمولدات لمحطة الطاقة المائية لسد النهضة والاشراف على تركيب جميع المعدات الكهروميكانيكية للسد .

5-دور دول الخليج في نزاع سد النهضة:

كان لدول الخليج حظوراً واضحاً في نزاع سد النهضة. اذ قامت السعودية والامارات بطرح أموال طائلة في اثيوبيا في مجال الاستثمار. اذ بلغت جملة الاستثمارات الخليجية حوالي 434 مشروع في جميع الأنشطة لدى دول حوض النيل وتلقى اثيوبيا نحو 90% من جملة الاستثمارات الخليجية في أعالي النيل. اذ قامت اثيوبيا بتقديم كافة التسهيلات لكافة دول الخليج في سبيل كسبهم للاستثمار فيها لتعزيز اقتصادها [46]

رابعاً: أبرز محطات التفاوض حول نزاع سد النهضة

تعد الدبلوماسية احدى أدوات السياسة الخارجية والتي ترتكز عليها عدة مفاهيم ومنها مفهوم القوة الناعمة، اذ يتم من خلال الوسائل الدبلوماسية الوصول الى الأهداف المنشودة للدول[47].

ويتم اللجوء في بعض الأحيان الى الوسائل الدبلوماسية المتمثلة بالتفاوض والمساومة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق، من اجل الوصول الى اتفاق بين أطراف النزاع، أي ان الدبلوماسية هي احد أدوات إدارة النزاع[48].

اذ لجأت مصر الى التفاوض كأداة سعيا منها للوصول الى بعض الحلول التي تخدم أطراف النزاع بشكل عام وتحقق مصالحها بشكل خاص. وسنتناول أبرز محطات التفاوض منذ تشييد سد النهضة.

الطاولة الأولى: هي التي عقدت بمبادرة من السودان بعد المعارك الإعلامية بين مصر واثيوبيا في 2013 والتي استمرت اعمالها لغاية 2019، ونتج عن هذه الطاولة اتفاق المبادئ الاطاري الذي تم توقيعه عام 2015 كل من مصر وأثيوبيا، وجرت بعد اتفاق المبادئ عدة مفاوضات الا انها انتهت بالتعثر وعدم الوصول الى حل[49] .

كما شاركت مصر في عام ٢٠١٧ بجولة مفاوضات، لكنها كانت غير مفيدة ، إذ إن المباحثات تعرقلت وتوقفت عدة مرات، كالذي جرى في تشرين الأول ٢٠١٧ ،بعدما فشلت جولة المفاوضات الثلاثية، كما توقفت المفاوضات أيضاً في تشرين الثاني للعام نفسه[50]

الطاولة الثانية: بدأت الطاولة الثانية في نهاية عام 2019 برعاية أمريكية بعد الطلب الذي تقدمت به مصر بطلب الوساطة الامريكية. اذ اشارت وزارة الخزانة الامريكية الى التقدم

الذي حققته في الجانب الفني. وبالرغم من، التدخل الأمريكي والتقدم في مسار التفاوض الا ان النقاط الخلافية وقفت عائقا امام سير المفاوضات بعد تدخلها في المفاوضات وكسر الجمود بين اثيوبيا ومصر[51].

الطاولة الثالثة: جاءت هذه الجولة من المفاوضات وفق البيان الصادر من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة في 2021. اذ تم توجيه دعوة لاطراف النزاع بضرورة استئناف المفاوضات برعاية الاتحاد الافريقي. اذ أشار مجلس الامن بأنه " ليس جهة الاختصاص في النزاعات الفنية والإدارية حول مصادر المياه والانهار. اذ لم ينتج عنها تقدم ملموس في النزاع حول السد[52].

الطاولة الرابعة: انطلقت هذه الجولة من المفاوضات في 27 أغسطس في القاهرة على ضوء البيان الصادر في 13 يوليو 2023 عن لقاء القيادات المصرية والاثيوبية في القاهرة على هامش قمة دول جوار السودان. الا انها لم تجدي نفعا في ظل التعنت الاثيوبي[53]

وبالرغم من التحرك الدبلوماسي من قبل الجانب المصري الا ان الأخيرة شهدت بعض المطالبات الرسمية وغير الرسمية لإعلان الحرب على اثيوبيا، وتباينت تلك المطالبات بين شن حرب شاملة او توجيه ضربات محدودة على السد او القيام بعمليات خاصة تخريبية او اثارة الفتن في سبيل عرقلة اكتمال بناء السد[54]

اذ شهد عهد الرئيس "السيسي" ومع بقاء أزمة "سد النهضة"، دون التوصل لاتفاق استخدمت مصر التلويح بالأداة العسكرية، لأجل تعطيل بناء السد وتمويله[55].

كما انتشرت معلومات على موقع"ويكليكس"، أفادت بأن مصر طلبت قبول السودان على إنشاء "قاعدة جوية" على الحدود الأثيوبية[56].

بعد أن أصبحت مصر لا تثق بدوافع أثيوبيا ولا بغاياتها في تشييد "سد النهضة"، في حين أن أثيوبيا اتهمت مصر بالتهديد بالحرب. اذ أظهرت مصادر رسمية مصرية احتمالية استخدام الحل العسكري، الذي لطالما يتم التلويح به بشكل غير مباشر، بعد ترؤس الرئيس" السيسي" لعدة اجتماعات حضرها كبار قادة الجيش، وذلك عقب إعلان أثيوبيا في حزيران ٢٠٢٠المباشرة بملء خزان "سد النهضة" التي بدأت في تموز٢٠٢٠، في ظل غياب أي اتفاق مع مصر في ذلك الموضوع [57].

الا ان تلك الاجتماعات جاءت لمراجعة الخطط الأمنية وتأمين كافة الاستعدادات لبلاده في ظل احتدام الازمة، والتي كررها الجانب الاثيوبي لوضع الخطط المناسبة لبلاده[58].

المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية المصرية في ظل نزاع سد النهضة

أولاً: التحركات المصرية

وكانت مصر قد لجأت لعدة تحركات في سياستها الخارجية تجاه ملف السد وكان أبرزها

1-اعتماد مصر على اتفاق المبادئ الذي وقعته الدول الثلاث مصر واثيوبيا والسودان عام 2015ووصفه بانه أحد الملامح المهمة من ملامح التعاون وبناء الثقة بين تلك الدول.

2-وحدة الهدف والمصير بين أطراف النزاع والتركيز في المناقشات على أساس المصلحة المتبادلة.

3-حرص مصر على استمرار دعم مختلف جوانب التنمية مع تمسكها بحقها التاريخي من المياه.

4-الوصول الى اتفاق عادل ومتزن بشأن السد حيث يساعد اثيوبيا في تحقيق التنمية ورفع قدرتها في مجال توليد الطاقة الكهربائية مع مراعاة مصالح دولتي المصب وعدم التأثير على حصصهما المائية.

5-الاتفاق على القضايا العالقة واهمها قواعد تشغيل وملئ السد ورفض الإجراءات الفردية التي من شانها تأجيج الأوضاع. وان مصر قد اتبعت الوسائل الدبلوماسية في سياستها الخارجية تجاه دول حوض النيل نضرا لأهمية النيل كمورد رئيسي لمياهها، لا يمكن الاستغناء عنه وأيضا وظفت تلك الطرق الدبلوماسية للحفاظ على حصصها المائية من النيل والتي كفلتها لها اتفاقياتها السابقة[59].

ثانيا-الخطوات الدبلوماسية المصرية تجاه قضية سد النهضة.

أولا: يرى بعض المفكرين بأن الدبلوماسية المصرية قد اتخذت عدة خطوات في قضية سد النهضة التي يمكن تلخيصها بالتالي.

1-التعريف بالأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعرضها امام انظار المجتمع الدولي والافريقي.

2-تحفيز مجلس الامن الدولي والجامعة العربية والمؤسسات الإقليمية على اتخاذ موقف اكثر حزما تجاه اثيوبيا.

3-حث الدول العربية المستثمرة في اثيوبيا كالإمارات والسعودية وقطر لكسب مواقفها والضغط على الجانب الاثيوبي.

4-محاولتها لتوليد ضغط اقتصادي على اثيوبيا من خلال سعيها في اقناع الدول العربية المصدرة للنفط في عدم تصدير النفط لأثيوبيا وفتح قنوات اتصال مع دول الجوار الاثيوبي وبالتحديد ارتيريا وجيبوتي لما تمتلكه هاتان الدولتان من أهمية استراتيجية بالنسبة لأثيوبيا[60].

وبالرغم من، التحركات المصرية لإدارة ازمة سد النهضة مع اثيوبيا والتصدي لسياساتها المائية الا ان موقفها اتسم بالضعف نتيجة انحياز السودان للجانب الاثيوبي على امل الحصول على حصة كبيرة من الطاقة الكهربائية، بالإضافة للاستفادة من بعض الجوانب كالحماية من الفيضانات وغيرها[61].

وبالرغم من ذلك لم تقف مصر مكتوفة الايدي وكانت الغاية وراء تحركها والاهتمام في قضية سد النهضة في سياستها الخارجية هو لتحقيق هدفين دبلوماسيين وهما

1-كسب مواقف دول الحوض فيما يخص الازمة واقناعهم بشرعية مخاوف مصر من اثار انشاء السد على حصصها المائية المكتسبة، مع التأكيد على ضرورة التوصل لاتفاقية ملزمة تتضمن قواعد ملئ السد وتشغيله وقد نجحت مصر في هذا الجانب حيث ظهر في مواقف كل من تنزانيا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية، ويمثل اتساع الدائرة الافريقية الداعمة للموقف المصري قيمة إضافية في طرح هذه القضية امام المجتمع الدولي.

2-العمل على تحجيم موقف بعض الدول التي تقف بالضد من موقف مصر، وهو ما تبين في موقف اوغندا الذي كان منحازا لسنوات عديدة للموقف الاثيوبي[62].

وبالرغم من التحرك الدبلوماسي المصري تجاه قضية السد وسعيها في الحفاظ على حقوقها المائية الا انها تواجه عدة تحديات دبلوماسية ترتكز على معطيات عديدة وهي

1-التناقض في الموقف الاثيوبي بعد اعلان وثيقة الخرطوم الخاصة بالسد، حيث وجهت اثيوبيا دعوة رسمية لدولتي المصب لزيارة السد ومعاينة عملية انشاءه من قبل الفنيين والإعلاميين تحت إطار الشفافية، الا ان وزير الخارجية الاثيوبي صرح بعد عودته الى اديس ابابا بان اثيوبيا لا تنتظر موافقة مصر او السودان للمباشرة في عملية الانشاء واثيوبيا غير مستعدة لتحمل تكاليف إضافية لبناء السد وفق مواصفات تخدم دولتي المصب.

2-التعصب في الرأي الاثيوبي بشأن الاعتراف بحقوق دولتي المصب المائية التي ضمنتها الاتفاقيات السابقة.

3-تعدد الاحداث والأزمات بين اثيوبيا ومصر مثل محاولة اغتيال الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في اديس ابابا.

4-غموض موقف السودان من الازمة باعتمادها سياسة غامضة مما يسبب تحدي للمفاوض المصري

5-عدم استقرار السياسة المصرية وتعاقب مفاوضين مصر المائيين بسبب ثورة 2011وما نتج عنها من تعاقب في الحكومات مما سبب أيضا قلة في خبرات المفاوض المصري وعدم تركيزه على القضايا الرئيسية والانشغال بالقضايا الفرعية اثناء التفاوض.

6-تنوع تحالفات مصر العسكرية وترك المعسكر الأمريكي والاتجاه نحو المعسكر الروسي في سياستها التسليحية.

7-استثمار بعض دول الخليج كالأمارات والمملكة العربية السعودية والكويت في اثيوبيا ودعمها اقتصاديا بطرحها أموال طائلة لاستصلاح الأراضي القريبة من السد.

8-تاثير وسائل الاعلام المحلي على الشعب الاثيوبي وتحشيده لأقناعه بأهمية سد النهضة وانه مشروع قومي يعمل على نقل البلاد الفقيرة الى جانب الدول النامية.

9-تعدد الأطراف والدول الممولة لمشروع السد حيث قامت جمهورية الصين بتمويل المشروع وقامت إيطاليا بتنفيذه من خلال شركة ساليني وبعد تعثر سير المفاوضات بين أطراف النزاع اثيوبيا، والسودان، ومصر قامت الأخيرة بتقديم طلب الى مجلس الامن تدعوه فيها للتدخل ليؤكد على أهمية مواصلة التفاوض بين أطراف النزاع[63]،

من اجل التوصل الى حلول عادلة ومتوازنة وعدم اتخاذ أي قرارات فردية من شانها تأجيج الأوضاع بين تلك الدول، حيث اضطرت مصر لتقديم هذا الطلب بعد مواقف اثيوبيا الغير إيجابية في المفاوضات والتي كانت ترفض اغلب الاتفاقات الناتجة من عدة جولات من التفاوض ومنها المفاوضات التي عقدت في لندن برعاية الولايات المتحدة والتي شارك فيها البنك الدولي والتي كان من مخرجاتها الوصول الى اتفاق يراعي مصالح تلك الدول[64].

الا ان اثيوبيا قابلته بالرفض بالإضافة الى المفاوضات التي دعت اليها السودان وبذل خلالها مساعي كبيرة للتوصل الى اتفاق يخدم مصالح تلك الدول الا ان اثيوبيا أصرت على متابعة عملية ملئ السد ومخالفتها لاتفاق اعلان المبادئ2015 [65]

المبحث ثالث :السياسة المائية الاثيوبية وتحركات سياستها الخارجية

سنتحدث في هذا المبحث عن السياسة المائية لأثيوبيا وتوجهات سياستها الخارجية، بالإضافة الى ثوابت السياسة الخارجية لأثيوبيا.

المطلب الأول: السياسة المائية الاثيوبية وتوجهات السياسة الخارجية الاثيوبية

اتسمت السياسة المائية الاثيوبية على مر الحكومات السابقة بالعمل على تطوير إدارة الموارد المائية لتحقيق عدة اهداف منها انعاش الاقتصاد الاثيوبي وحماية اثيوبيا من خطر الفيضانات وتوفير الحماية البيئية العامة على نحو مستدام[66].

اذ عملت اثيوبيا على تطوير عددا من الأطر ذات الصلة بالشأن المائي، وكان أهمها تطوير سياسة إدارة الموارد المائية في عام 1999، بالإضافة لتطوير السياسة البيئية عام 1997 والتي عملت للحد من التلوث البيئي. فضلا عن، تطوير السياسة الصحية للحد من التلوث البيئي الناتج من المواد الكيميائية والنفايات الصحية الخطيرة. اذ اصبح بموجب الدستور الصادر عام 1994الحق في الحصول على مياه نظيفة واصبح هذا الحق مكفولا للجميع. كذلك أصبحت المياه من الموارد المملوكة للدولة والتي تتولى مسؤولية ادارتها وفق المادة (3/40)[67].

وفي هذا الاطار وضعت اثيوبيا سياسة استراتيجية لادارة المياه والتي تهدف من خلالها تحقيق ما يلي[68]

1-تطوير المستوى المعيشي للشعب الاثيوبي.

2-بلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء وحماية الامن الغذائي للدولة.

3-تحقيق تحسين الظروف الصحية البيئية من خلال توسيع امدادات الصرف الصحي لتصل الى اغلب قطاعات المجتمع.

4-انتاج ومضاعفة الطاقة الكهرومائية.

5-تعزيز مساهمة الموارد المائية في تحقيق أولويات التنمية الوطنية.

6-دعم وتشجيع مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وضمن هذا الإطار اهتمت الحكومات الاثيوبية السابقة بمشاريع السدود لإدارة الموارد المائية وشرعت ببناء سد النهضة عام 2011، والذي كانت له انعكاسات على العلاقات بين مصر واثيوبيا. اذ ان تاريخ العلاقات بين الدولتين يشير الى عدة عوامل أساسية منها طبيعة العلاقة بينهما ما بين الصراع والتعاون ولعل ابرزها[69].

1-المياه: اذ تمثل المياه احدى العوامل الحيوية والتي تعد من اقدم الروابط بين البلدين كون كلاهما يعتمد على مياه نهر النيل لسد احتياجاتهم وكونه يمثل مصدر الحياة للشعوب التي تطل عليه لاسيما دولتي المصب مصر والسودان.

2-الروابط التاريخية: ترجع هذه الروابط الى أعماق التاريخ. اذ ان البلدين يعدان من اقدم دول المنطقة كونهما يتمتعان بأعرق واقدم الحضارات المتمثلة بوادي النيل في مصر وحضارة اكسوم في الحبشة وغيرها من المعالم الحضارية التي تميز هذين البلدين عن البلدان الأخرى

3-العامل الديني: اذ اتسمت العلاقة بين مسيحيوا اثيوبيا ومصر بالعلاقة المتينة كون مسيح مصر كانوا ينظرون لمسيح اثيوبيا نظرة الاخوة في الدين.

وبالرغم من تلك الروابط والعلاقات بين البلدين، الا ان الحكومات الاثيوبية كرست جميع جهودها في إقامة السدود. اذ قدم مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي دراسة تقترح بأقامة 33 سد على منابع نهر النيل في الخمسينيات من القرن الماضي ابان حكم الامبراطور هيلا سيلي ،والتي جاءت في توقيت غير مناسب بالنسبة لمصر كون العلاقات بالنسبة لمصر كانت في اسوء حالاتها مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب تمويل مشروع السد العالي الذي رفضته الولايات المتحدة[70].

كما توترت العلاقات الاثيوبية المصرية ابان حكم الرئيس المصري أنور السادات والذي تصرف بطريقة استعلائية مع منجستو الرئيس الاثيوبي آنذاك مما دفع الأخير الى اعلان نيته عن بناء السد على النيل الأزرق لحماية بلده من خطر المجاعات كما هو الحال مع الرئيس الاثيوبي ميلس زيناوي الذي عزم على المضي في بناء السدود . الا ان اغلب المعلومات تشير الى انه كان راغبا في التوصل الى حلول مع مصر فيما يخص المشاريع المائية. لكن عملية الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري السابق في اثيوبيا عام1995 أدت الى تصاعد الخلافات فيما بينهما[71].

وبعد مجيء ابي احمد للسلطة عام 2018 رأى بعض المحللين بأن السياسة الخارجية الاثيوبية في ظل حكومته اتسمت بالاتزان والعقلانية. اذ ركز الرئيس الاثيوبي على تحقيق الاستقرار الداخلي وتحسين العلاقات الخارجية مع دول الجوار[72]

كما يتضح لدى بعض المحللين بتركيز حكومة ابي احمد على زاويتين مهمتين في سياستها الخارجية وهما

أولا: انهاء النزاع الحدودي مع ارتيريا والتخفيف من حالة الطوارئ في البلاد وفتح الاقتصاد للقطاع الخاص[73].

ثانيا: توطيد العلاقات الاثيوبية مع دول الجوار الإقليمي وتوقيع اتفاقيات معهم وتحديدا بعد الاستقلال الارتيري عام 1993 والذي كان نقطة تحول استراتيجي في السياسة الاثيوبية التي عملت على توفير البدائل لتعزيز اقتصادها بعد استقلال ارتيريا والذي جعلها دولة حبيسة لا تمتلك منفذ بحري[74]

يبدو ان التركيز على هاتين النقطتين من قبل الرئيس الاثيوبي سعياً منه لتحقيق الاستقرار الداخلي والتخلص من الاضطرابات التي تحدث بسبب المشاكل الحدودية مع ارتيريا وتفويت الفرصة على الدول التي قد تستغل هذه الاضطرابات في عرقلة مسار بناء وملئ السد من جهة ومن جهة أخرى كسب مواقف دول الحوض فيما يخص نزاع سد النهضة

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الاثيوبية في ظل ازمة سد النهضة.

ان العلاقات الجيو اقتصادية المائية بين اثيوبيا ودول الحوض يمكن وصفها بانها علاقات مبنية على عدم التوازن من حيث القوة لصالح اثيوبيا كون الأخيرة ينبع من أراضيها أكبر روافد النيل الشرقي، حيث ارتكزت السياسة الخارجية الاثيوبية على ثوابت عديده

أولا: عدم الاعتراف بالاتفاقيات المبرمة التي تكفل الحقوق التاريخية لدولتي المصب في المياه بذريعة ان تلك الاتفاقيات ابرمت في عهود الاحتلال السابقة

، فتلك الاتفاقيات تلزم اثيوبيا بعدم انشاء أي مشاريع مائية تؤثر على تدفق مياه النيل لمصر الا بموافقة الأخيرة، حيث نصت اتفاقية روما عام 1925 بين بريطانيا وإيطاليا على اعتراف الأخيرة بالحقوق المائية لدولتي المصب والتعهد بعدم إقامة أي مشاريع على روافد النيل من شانها تقليل كمية المياه المتجهة الى النيل الرئيسي [75]

وفي هذا الإطار أعلنت اثيوبيا في جريدتها الرسمية اثيوبيان هيرالد بتاريخ 26 فبراير 1956 عن سعيها لاستخدام موارد مياه نهر النيل التي تقع ضمن اقليمها استخداما خاصا، وقامت بتوزيع مذكرات رسمية على جميع البعثات الدبلوماسية تضمنت ذلك الاستخدام دون النظر في درجة استخدام الدول المستفيدة الأخرى [76]ومن التناقضات الاثيوبية في هذا الجانب هو ان المناقشة في مواضيع التوارث الدولي والمعاهدات التي تخص الحقوق المكتسبة في الأنهار، تفتح المجال امام تعديل الحدود التي بموجبها حققت اثيوبيا التوسع في أراضيها على حساب ارتيريا والصومال [77]

ثانيا: رفض التعاون والتنسيق مع اغلب دول الحوض بشأن القيام بأعمال رقابة هيدرومترولوجية على روافد نهر النيل التي تقع داخل اقليمها [78]

وهذا يعد تناقض في الموقف الاثيوبي، بسبب توقيعها على وثيقة اعلان المبادئ في اذار 2015 بالخرطوم، والتي بموجبها ألزمت اثيوبيا على تنفيذ وصايا لجنة الخبراء الدولية، والتي تضمنت اجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي للسد [79]

ثالثا: ربط الاقتصاد الاثيوبي باقتصادات دول الإقليم، عن طريق تحسين مزايا وشروط ترتبط بالاستثمارات الأجنبية، التي تدعم وتشجع خلق تحالفات تعمل على تعزيز سياسة اثيوبيا في إعادة تشكيل توازن قوى الإقليم.[80] بالإضافة الى اتفاق منطقة التجارة الحرة بين كينيا واثيوبيا في مارس 2019واتفاق الشراكة الاثيوبي الارتيري الصومالي في سبتمبر 2018 فضلا عن اتفاقية مثلث تنمية الخيزران بين كينيا واثيوبيا واوغندا في سبتمبر 2019 وبالإضافة الى مبادرة القرن التي ضمت كل من اثيوبيا والصومال وجيبوتي وارتيريا وكينيا في

عام 2019 والتي كانت من أولوياتها تطوير تشابك البنية التحتية الإقليمية ودعم التكامل الاقتصادي والتجاري والعمل على تنمية وتعزيز راس المال البشري بدعم حوالي 15 مليار دولار[81]

رابعا: توسع اثيوبيا في بناء السدود على روافد النيل الأزرق، والهدف منها تقليل كمية المياه المتدفقة الى دولتي المصب، وساعدها في هذا التوسع هو وجود الدعم الدولي الذي تقدمه الصين بالإضافة الى الدعم الخليجي عن طريق الاستثمار الزراعي على الأراضي القريبة من السد، فضلا عن دور الشركات الأجنبية الكبرى في دعم المشاريع التجارية والاقتصادية التي أقيمت على ضفاف النهر، والتي لا يمكن تجاهل مقاصدها السياسية في فسح المجال امامها للتدخل في شؤون دول حوض النيل الداخلية [82]

خامسا: طرح قضية السد للمجتمع الدولي على انها تحدي يواجه افريقيا مع دول عربية من اجل كسب دول الحوض في صفها ضد مصر والسودان وهو ما اوضحه بيان وزارة الخارجية الاثيوبية في 15يونيو 2021 الذي اساء لدور جامعة الدول العربية وانتقدها بشأن قضية السد موضحا بان ملف سد النهضة هو ملف اثيوبي وبحاجة الى حل اثيوبي [83].

الخاتمة:

اصبحت المياه جزء لا يتجزأ من الامن القومي للدول لاسيما الدول التي تعاني من قلة الموارد المائية والتي تصب اعتمادها على مورد واحد كما هو الحال في مصر. اذ أصبح الامن المائي المصري من أولويات السياسة الخارجية لدى الحكومة المصرية؛ وذلك لضمان ديمومة حصولها على المياه من اجل استمرار تنميتها وتطويرها الاقتصادي والاجتماعي، الا ان اثيوبيا ركزت في سياساتها المائية على نهر النيل وكيفية السيطرة عليه لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية من خلال إقامة المشاريع المائية المتمثلة بالسدود على منابع نهر النيل الذي تساهم به بنسبة تبلغ حوالي 85% اذ تنبع هذه النسبة الكبيرة من أراضيها، وهذا الامر يعد بمثابة تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري كونها تعتمد كلياً على نهر النيل، وما زاد الامر خطورة هو وقوع منابع هذا النهر خارج حدود مصر مما شكل ضغطاً كبيراً عليها ، ولهذا السبب تعد مسألة المياه من المسائل ذات الأهمية الكبرى التي تولها السياسة المصرية أولوية في التعامل معها وخاصة في علاقاتها الدولية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج واهمها:

1.ان مشروع سد النهضة يعد بمثابة تغيير في الهيمنة المائية على نهر النيل. اذ كانت دولتا المصب المتمثلتان بمصر والسودان تفرضان هيمنتهما على نهر النيل لعدة سنوات وفقا لاتفاقيتي 1929-1959.

2-ان الدعم المالي والمعنوي الموجه لأثيوبيا من قبل الدول الكبرى كان له الأثر الكبير على سياسة مصر الخارجية وحددها في توظيف الأداة الدبلوماسية للتعامل مع قضية سد النهضة. دون اللجوء للأداة العسكرية بالرغم من تفوقها على الجانب الاثيوبي فيما يتعلق بالقدرات العسكرية.

3-ركزت دولتا النزاع على الجانب الإعلامي لكسب مواقف المجتمع الدولي بشكل عام ودول الحوض بشكل خاص. اذ قامت كل من مصر واثيوبيا بطرح قضية السد للمجتمع الدولي ولدول حوض النيل بما يخدم مصالحها ويثبت شرعية مطالبها.

4-فشل مجلس الامن والاتحاد الافريقي في إدارة المفاوضات بين دولتي النزاع، وجاء هذا الفشل خدمة للجانب الاثيوبي. اذ استطاعت توظيف أسلوب المماطلة وعدم حظور عدة جولات تفاوضية لاستنزاف الوقت واكمال اعمال بناء وملئ السد.

5-ان التباين في موقف السودان فيما يخص سد النهضة جاء بسبب الفوائد التي كفلها السد للسودان والتي كان أهمها هو الحصول على الطاقة الكهربائية من اثيوبيا والمتولدة من السد.

الهوامش:

---

1)Muntaser Majeed Hameed , apolitical structure and the administration of political systems in Iraq (post _ISIS),Questions Politicals , vol37 .no65 ,2020,p.9.

2 محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2، دار الجليل، القاهرة ، 2001 ، ص 7

3 احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد42، 2009، ص ص 4-5.

4 أحمد نور النعيمي، العمل الدبلوماسي واهميته في تخطيط السياسية الخارجية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد50، 2015،ص 9.

5 محمود مبارك البريزات، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء "صفقة القرن" إقليميا ودوليا(دراسة استشرافية)، رسالة ماجستير(منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021، ص23.

6 علاء فاهم كامل ، السياسة الخارجية المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر،العدد67، 2021، ص18.

7 خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 6، 2018، ص12.

8 هبة محمد عباس، تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية (دراسة حالة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية 2011-2021)، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021، ص7.

9 ظاهر عبد الزهرة وعبد الامير هادي، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، العدد الأول، 2019، ص3.

10 معتز عبد اللطيف، اثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص17.

11محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية (دراسة نظرية)، مجلة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة الكوفة، العدد6، ص8.

12إسماعيل زروقة ونور الدين فلاك، تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الامريكية مقارنة بين عهدتي أوباما وترامب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد3، 2021، ص3.

13 صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد51، 2012،ص1.

14 هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك، عمان الأردن، 2010، ص15.

15 رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2012، ص11.

16 احمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص27.

2- batool hussain alwan, sanakadhim qati and inass abdulsada ali, "Iraqi womens leadership and state- building", journal of internatiomal womens studies, vol.22, no.3, (bridewater state university, april202`1).

17 خلود محمد خميس، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2014، ص ص2-3.

18 محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2003، ص116.

19 ايمان كمال محمد وبيار يونس عثمان، بحث تخرج (منشور الكترونيا)، جامعة صلاح الدين-أربيل، 2020، على الرابط التالي

https://academics.su.edu.krd/public/profiles/ibrahim.haji/supervision/supervision-1660-8141-1592948809-1.docx.

20عمر عبدالله عفتان، أدوات السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية للفترة 1979-1990، مجلة الجامعة العراقية، العدد، 55، 2022، ص6.

21 محمد بدرت بدير، كيف تأثرت عملية صنع السياسة الخارجية بتزايد الاضطرابات في العلاقات الدولية، مركز ر ع للدراسات الاستراتيجية، 2021 ، على الرابط التالي

https://rcssegypt.com/3322.

22Pablo Torroella, Foreign Policy Tools, Types & Examples,2023,on the link, https://study.com/academy/lesson/tools-of-foreign-policy.html .

23 سد النهضة الاثيوبي، كل خيارات مصر مفتوحة للدفاع عن المصالح المائية، موقع بي بي سي عربي،2013 على الرابط التالي،

\https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130605_egypt_ethiopia_dam.amp.

24 Miaad Nasrallah Dawood, International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach ,bild law journal, Vol. 7 No. 1 (2022),p,4.

25 Nizar Ismael Al- Hiyalee, Ammar Hamid Yassin, A Reading in the Russian military doctrine between the past and the present, Journal of International studies, Issue 56,2013, p, 12.

26 Saad Al- Seady, The consequences of Gorgian-Russian crisis on the American-Russian relations, Journal of International studies, issue 42,2009,p, 3.

27 Saad obaid alwan and Mustafa abdulkareem majeed, "economic and security between the united states and Russia in Africa", journal of positive school psychology vol .6, mo. 7, 2022.

28 هند وليد سعيد، دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل استراتيجية القوة الناعمة على مستوى مؤسسات الدولة(داخليا وخارجيا) دراسة تحليلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد46، ص16.

29 عبده موسى، ازمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة تقييم حالة،2020، ص5.

30 سرمد زكي الجادر ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ،دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد55 ص8.

31 المجتمعات المدنية تؤدي دورا فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية، موقع الدبلوماسية الفرنسية، 2023 على الرابط التالي

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/.

32 ارواء فخري عبد اللطيف، دور مراكز الأبحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، العددان 39-40، 2019، ص ص13-14.

33سعد السعيدي وبسمة خليل الاوقاتي، دور المعلومات في عملية صنع القرار الخارجي (دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد50، ص25.

34.سعد عبيد علوان وعباس هاشم عزيز، دور التفاوض في تحقيق اهداف السياسة الخارجية: تحقيق هدف امن الطاقة انموذجا، حوليات كلية الآداب-جامعة عين شمس، مصر، المجلد 51، عدد يناير-مارس، 2023، ص9.

35 محمد طارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والاهداف والاليات، المركز الديمقراطي العربي، 2021، على الرابط التالي https://democraticac.de/?p=75339.

36 محمد الدبار، ابعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2019، ص17.

37Marcin Adamczyk, Patrycja Rutkowska, Analysis of the Foreign Policy of the Country through its Determinants, Structure and Instruments Potential Research Scenarios, Historia i Polityka
No. 32(39),2020, p8.

38 ئاراس عبدالله نجم الدين، الأهداف السياسية في العلاقات الدولية، موقع كولان ميديا، 2016، على الرابط التالي،

https://www.gulanmedia.com/ar/story/ .

39 ابعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، موقع السياسة اون لاين،2019، على الرابط التالي، https://www.elsiyasa-online.com/2019 .

40 Mutasser majeed hameed, "hybrid regimes: an overview", ipri journal, vol.22, no.1, 2022.

41 غاشاو ايفرام، نزاع النيل ماوراء الامن المائي، صدى تحليلات عن الشرق الأوسط، 2023، على الرابط التالي:

https://carnegieendowment.org/sada/88843.

42 رويدة محمد عبد الوهاب، ازمة سد النهضة وموقف السودان، دراسات الشرق الأوسط، 2020، على الرابط التالي:

https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1152069.

43 المصدر نفسه.

44 احمد سلامة، الدبلوماسية السودانية وسد النهضة ..كيف بدأ البشير ضد مصر وكيف غيرت الثورة المسار، موقع درب الاخباري،2020، على الرابط التالي : https://daaarb.com/ .

45 الصادق جراية، المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل: دراسة في ازمة سد النهضة بين اثيوبيا ومصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة الوادي، الجزائر ، العدد 3، 2022، ص ص12-14.

46 احمد فاروق عباس، حقيقة وسبب الوجود الخليجي في اثيوبيا، موقع الحوار المتمدن، 2022، على الرابط التالي:

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=777807&r=0.

47 سيد العزازي، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية "رؤية تطبيقية"، المركز العربي الديمقراطي، 2016، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=31089.

48 Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors), BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS- Vytautas Magnus University, VOLUME 15, NUMBER 3 (2022),p p,10-11.

49 عبده موسى، ازمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة تقييم حالة،2020، ص5.

50 محمد زهير عبد الكريم، خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد85، 2021، ص 17.

51 الوساطة الامريكية تعطي زخما لمفاوضات سد النهضة بين مصر واثيوبيا والسودان، موقع قناة DW، 2019، على الرابط التالي:

https://amp.dw.com/ar.

52 أسامة السعيد، ما خيارات مصر للتعامل مع قضية سد النهضة بعد اللجوء لمجلس الامن، صحيفة الشرق الأوسط، 2023، على الرابط التالي: https://aawsat.com .

53 محمد عبد العظيم، انطلاق جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة في القاهرة، جريدة اليوم السابع، 2023، على الرابط التالي:

https://m.youm7.com/story/2023/8/27/.

54 احمد محمد أبو زيد، الضفة الأخرى: الرؤية الاثيوبية للصراع على مياه النيل، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، اذار،2014، ص 20.

55 اعراب احمد نواره والعلام مختار، إشكالية الامن المائي: دراسة حالة حوض النيل، رسالة ماجستير(منشورة الكترونيا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2017، ص 122.

56 احمد البرديسي، مؤامرة في منابع النيل: سد النهضة..كيف تفكر اثيوبيا، دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الأولى، 2014، ص60.

57 محمد زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 22.

58 محمد عبده حسنين، سد النهضة الاثيوبي والخيارات الحرجة، جريدة الشرق الأوسط الالكترونية، 2020، على الرابط التالي

https://aawsat.com/home/article/2178986/.

59 الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، 2022، على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/195414/ .

60 إسماعيل ذياب خليل، سد النهضة الاثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات"، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد29، 2022، ص18.

61 صباح رجا الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في ازمة سد النهضة التحديات والحلول، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد8، 2021، ص 11.

62 بسمة سعد. السياسة المصرية تجاه إقليم شرق افريقيا المحددات والاليات والتحديات، مقال منشور 2021 على الرابط. https://trendsresearch.org/ar/insight .

63 محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية سد النهضة انموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016 ص ص 9-12.

64 اماني الطويل، سد النهضة: لماذا مجلس الامن وماهي المسارات المحتملة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021، على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17192.aspx .

65 محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل افاق الصراع والتعاون، دار الشروق 2012، ص 34.

66 محمد عيد كليس وإبراهيم محمد ادم، السياسة المائية الاثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة، مجلة دراسات افريقية، الجزائر، العدد السابع، 2019، ص ص10-11.

67 ايمن السيد عبد الوهاب واخرون، الامن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2011، ص ص94-95.

68 مهدي فليح ناصر وايمان نعمة غضبان، إثر سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي لدول المصب (مصر والسودان)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2022، ص ص4-5.

69 مصطفى عبد الكريم مجيد ، مصدرسبق ذكره، ص ص8-9.

70 المصدر نفسه، ص ص 8-9.

71 المصدر نفسه.

72 عبدالله الفاتح، السياسة الخارجية الاثيوبية الجديدة.. هل من جديد؟، مؤسسة الصومال الجديد، 2018، على الرابط التالي:

https://alsomal.net/.

73 اثيوبيا تعلن انهاء الخلاف الحدودي مع ارتيريا ورفع حالة الطوارئ، موقع فرانس الاخباري، 2018، على الرابط التالي:

https://www.france24.com/ar/20180606-.

74 احمد عسكر، لماذا تسعى اثيوبيا لامتلاك منفذ بحري، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/18849.aspx .

75 رضوى سيد احمد محمود، السياسة الاثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2022،ص33.

76 سامر مخيمر وخالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1996، ص 92-93

77 رضوى سيد احمد محمود، مصدر سبق ذكره ، ص 35

78 عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ،1998، ص 21-22

79 شريف محي الدين، قصة السد الذي اشعل نار الخلاف بين اثيوبيا ومصر، مقال منشور في مركز مالكوم كير-كارنيغي، للشرق الأوسط على الرابط التالي https://carnegie-mec.org

80 رضوى سيد احمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص 34

81 نسرين الصباحي و هايدي الشافعي، عراقيل رؤية (آبي أحمد) للهيمنة الإقليمية الاثيوبية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 26 تقديرات مصرية 2021، ص 28

82 رضوى سيد احمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص 34

83 المصدر نفسه، ص 35.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. احمد البرديسي، مؤامرة في منابع النيل: سد النهضة..كيف تفكر اثيوبيا، دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الأولى، 2014.

2. احمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2010.
3. ايمن السيد عبد الوهاب واخرون، الامن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2011.
4. سامر مخيمر وخالد حجازي، ازمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1996.
5. عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ،1998.
6. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2، دار الجليل، القاهرة ، 2001.
7. محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2003.
8. محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل افاق الصراع والتعاون، دار الشروق 2012.
9. هايل عبد المولي طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك، عمان الأردن، 2010.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. اعراب احمد نواره والعلام مختار، إشكالية الامن المائي: دراسة حالة حوض النيل، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2017
2. رقية غربي، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2012.
3. محمود مبارك البريزات، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء "صفقة القرن" إقليميا ودوليا(دراسة استشرافية)، رسالة ماجستير(منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.
4. معتز عبد اللطيف، اثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
5. هبة محمد عباس، تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية (دراسة حالة: السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية 2011-2021)، رسالة ماجستير (منشورة الكترونيا)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2021.

ثالثا: المجلات العلمية

1.احمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد42، 2009.

2.احمد محمد أبو زيد، الضفة الأخرى: الرؤية الاثيوبية للصراع على مياه النيل، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، اذار،2014.
3.أحمد نور النعيمي، العمل الدبلوماسي واهميته في تخطيط السياسية الخارجية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد50، 2015،.
4. ارواء فخري عبد اللطيف، دور مراكز الأبحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، العددان 39-40، 2019،
5.إسماعيل ذياب خليل، سد النهضة الاثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات"، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد29، 2022.
6.إسماعيل زروقة ونور الدين فلاك، تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الامريكية مقارنة بين عهدتي أوباما وترامب، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد3، 2021.
7. خلود محمد خميس، دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه افريقيا بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2014.
8.خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 6، 2018، ص12.
9.رضوى سيد احمد محمود، السياسة الاثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 2022.
10.سرمد زكي الجادر ، التوظيف الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني ،دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد55، 2013.
11.سعد السعيدي وبسمة خليل الاوقاتي، دور المعلومات في عملية صنع القرار الخارجي (دراسة نظرية)، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 50،2011.
12.سعد عبيد علوان وعباس هاشم عزيز، دور التفاوض في تحقيق اهداف السياسة الخارجية: تحقيق هدف امن الطاقة انموذجا، حوليات كلية الآداب-جامعة عين شمس، مصر، المجلد 51، عدد يناير-مارس، 2023.
13.صباح رجا الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في ازمة سد النهضة التحديات والحلول، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد8، 2021.
14.صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد51، 2012.

15.ظاهر عبد الزهرة وعبد الامير هادي، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، العدد الأول، 2019.
16.عبده موسى، ازمة سد النهضة: ما الذي يعرقل المسار التفاوضي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سلسلة تقييم حالة،2020.
17.علاء فاهم كامل ، السياسة الخارجية المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر،العدد67، 2021.
18.عمر عبدالله عفتان، أدوات السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الامريكية للفترة 1979-1990، مجلة الجامعة العراقية، العدد، 55، 2022.
19.مثنى علي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد العدد 38-39، 2009.
20.محمد الدبار، ابعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2019.
21. محمد عيد كليس وإبراهيم محمد ادم، السياسة المائية الاثيوبية واثرها على دولتي السودان ومصر: دراسة حالة سد النهضة، مجلة دراسات افريقية، الجزائر ، العدد السابع، 2019.
22.محمد زهير عبد الكريم، خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد85، 2021.
23.محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية (دراسة نظرية)، مجلة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة الكوفة، العدد6، ص8.
24.محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية سد النهضة انموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016.
25.مهدي فليح ناصر وايمان نعمة غضبان، اثر سد النهضة الاثيوبي على الامن المائي لدول المصب (مصر والسودان)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الرابع، العدد الأول، 2022. 23.نسرين الصباحي و هايدي الشافعي، عراقيل رؤية (آبي أحمد) للهيمنة الإقليمية الاثيوبية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 26 تقديرات مصرية 2021.
26.هند وليد سعيد، دور التفكير الاستراتيجي في تفعيل استراتيجية القوة الناعمة على مستوى مؤسسات الدولة(داخليا وخارجيا) دراسة تحليلية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد46 ،2021.
رابعا: المواقع الالكترونية
1. ايمان كمال محمد وبيار يونس عثمان، بحث تخرج (منشور الكترونيا)، جامعة صلاح الدين-أربيل، 2020، على الرابط التالي

https://academics.su.edu.krd/public/profiles/ibrahim.haji/supervision/supervision-1660-8141-1592948809-1.docx.

2. سد النهضة الاثيوبي، كل خيارات مصر مفتوحة للدفاع عن المصالح المائية، موقع بي بي سي عربي،2013 على الرابط التالي،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130605_egypt_ethiopia_dam.amp.

3.محمد طارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والاهداف والاليات، المركز الديمقراطي العربي، 2021، على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=75339.

4. ثاراس عبدالله نجم الدين، الأهداف السياسية في العلاقات الدولية، موقع كولان ميديا، 2016، على الرابط التالي: https://www.gulanmedia.com/ar/story .

5. ابعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، موقع السياسة اون لاين،2019، على الرابط التالي،
https://www.elsiyasa-online.com/2019.

6. سيد العزازي، الفهم الصحيح للدبلوماسية ما بين القوة الصلبة والناعمة والذكية"رؤية تطبيقية"، المركز العربي الديمقراطي، 2016، على الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=31089.

7.الوساطة الامريكية تعطي زخما لمفاوضات سد النهضة بين مصر واثيوبيا والسودان، موقع قناة DW، 2019، على الرابط التالي: https://amp.dw.com/ar .

8. أسامة السعيد، ما خيارات مصر للتعامل مع قضية سد النهضة بعد اللجوء لمجلس الامن، صحيفة الشرق الأوسط، 2023، على الرابط التالي:https://aawsat.com .

9. محمد عبد العظيم، انطلاق جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة في القاهرة، جريدة اليوم السابع، 2023، على الرابط التالي: https://m.youm7.com/story/2023/8/27 .

10. محمد عبده حسنين، سد النهضة الاثيوبي والخيارات الحرجة، جريدة الشرق الأوسط الالكترونية، 2020، على الرابط التالي:. https://aawsat.com/home/article/2178986 .

11. الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وسد النهضة، 2022، على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/195414.

12.بسمة سعد. السياسة المصرية تجاه إقليم شرق افريقيا المحددات والاليات والتحديات، مقال منشور 2021 على الرابط:https://trendsresearch.org/ar/insight .

13. اماني الطويل، سد النهضة: لماذا مجلس الامن وماهي المسارات المحتملة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021، على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17192.aspx.

14. عبدالله الفاتح، السياسة الخارجية الاثيوبية الجديدة.. هل من جديد؟، مؤسسة الصومال الجديد، 2018، على الرابط التالي: https://alsomal.net .

15.اثيوبيا تعلن انهاء الخلاف الحدودي مع ارتيريا ورفع حالة الطوارئ، موقع فرانس الاخباري، 2018، على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20180606. .

16. احمد عسكر، لماذا تسعى اثيوبيا لامتلاك منفذ بحري، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023، على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/18849.aspx.

17.شريف محي الدين، قصة السد الذي اشعل نار الخلاف بين اثيوبيا ومصر، مقال منشور في مركز مالكوم كير-كارنيغي، للشرق الأوسط على الرابط التالي https://carnegie-mec.org : .

18. غاشاو ايفرام، نزاع النيل ماوراء الامن المائي، صدى تحليلات عن الشرق الأوسط، 2023، على الرابط التالي:https://carnegieendowment.org/sada/88843 .

19. رويدة محمد عبد الوهاب، ازمة سد النهضة وموقف السودان، دراسات الشرق الأوسط، 2020، على الرابط التالي:https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1152069 .

20.المجتمعات المدنية تؤدي دورا فاعلا أساسيا في العلاقات الدولية، موقع الدبلوماسية الفرنسية، 2023 على الرابط التالي:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france.

21. احمد فاروق عباس، حقيقة وسبب الوجود الخليجي في اثيوبيا، موقع الحوار المتمدن، 2022، على الرابط التالي: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=777807&r=0 .

خامسا: المصادر باللغة الإنكليزية

First: scientific Journals

1.Muntaser Majeed Hameed , apolitical structure and the administration of political systems in Iraq (post _ISIS),Questions Politicals , vol37 .no65 ,2020,p.9.

2. batool hussain alwan, sanakadhim qati and inass abdulsada ali, "Iraqi womens leadership and state- building", journal of internatiomal womens studies, vol.22, no.3, (bridewater state university, april202`1).

83 3. Saad obaid alwan and Mustafa abdulkareem majeed, "economic and security between the united states and Russia in Africa", journal of positive school psychology vol .6, mo. 7, 2022.

4. Mutasser majeed hameed, "hybrid regimes: an overview", ipri journal, vol.22, no.1, 2022.

5. Ohood Hussein Ali, Factors affecting the process of conflict management in the Middle East (a study of religious and sectarian factors), BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS- Vytautas Magnus University, VOLUME 15, NUMBER 3 (2022) .

6. Saad Al- Seady, The consequences of Gorgian-Russian crisis on the American-Russian relations, Journal of International studies, issue 42,2009.

Electronic Resource(Internet):second

1. Pablo Torroella, Foreign Policy Tools, Types & Examples,2023,on the link

, https://study.com/academy/lesson/tools-of-foreign-policy.htmal

The impact of the Renaissance Dam dispute on the foreign policy of Egypt and Ethiopia

Saif Thamer Atiya **Dr. Ahmed Hussein Shuhail**

College of Political Science

University of Baghdad

Saif.Atiya2301m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Renaissance Dam. Foreign Policy . Egypt and Ethiopia

Summary:

Dam projects built by some countries on international rivers represent one of the reasons for causing problems and crises. When it causes damage to the shares of other countries and results in the foreign policies of upstream and downstream countries being affected. This was the case in Ethiopia when it unilaterally decided to build the Renaissance Dam, which led to a conflict that broke out between Ethiopia and Egypt. This dispute also affected the principles of the foreign policy of Egypt and Ethiopia towards each other, as well as towards the Nile Basin countries.